جامعة الكوفة الأهلية

دراسة وثائقية

د.عبد الستار شنين الجنابي

كلية الفقه – جامعة الكوفة

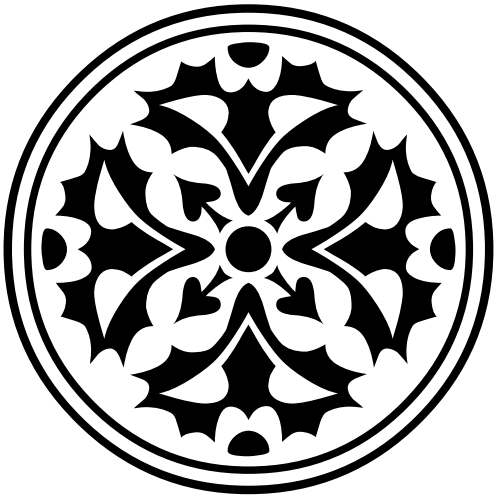

المقدمة

تُعد الدراسات الوثائقية منهجاً يعتمد الحقيقة المستندة على الوثائق بأشكالها في تناول الأحداث التاريخية و معالجتها بوصفها مصدراً مهماً من مصادر البحث العلمي و أصوله ، إذ توظف الوثيقة في هذا المنهج توظيفاً دقيقاً للكشف عن مجموعة الحقائق و التفاصيل الغائبة عن الحدث التاريخي .

و بعيداً عن الإفاضة في مشكلة التعامل مع الوثائق و فهمها و نقدها و تحليلها ، فإن مشكلة الوصول إليها كانت أصعب ، إذ تطلب ذلك منا جهداً استثنائياً في المراجعات ، و التشبثات ، و البحث بين أكداس مئات الآلاف من الملفات و الوثائق غير المصنفة و المحفوظة في أقبية وزارة الداخلية و مخازنها التي كان يصعب الوصول إليها بسبب سريتها . وقد تطلب ذلك من جهداً استثنائياً استغرق أشهراً متواصلة .

إن توفر الوثائق لم يكن عاملاً في تسهيل مهمة البحث ، بل زاده تعقيداً و صعوبة . فمعلوماتها ـ وان كانت تغطي الموضوع و تمكن الباحث من الوصول إلى واقع الأحداث و تفاصيلها ـ تفرض عليه التوقف طويلاً عندها، بسبب إمكانية انحيازها في تفسير الأحداث ، إذ انها غالباً ما تعرض وجهة نظر أحادية الجانب ، و كثيراً ما تعبر عن وجهة النظر الحكومية في تفسير الأحداث . لذلك كان لزاماً عليَّ الوقوف طويلاً من اجل تقديم صورة اقرب الى الواقع ، و تلك مهمة ليست بالسهلة .

اخترت الكتابة عن مشروع جامعة الكوفة الأهلية بسب عدم وجود دراسات سابقة له ـ سوى ما ورد في الكراس الخاص بالمشروع ـ و غموض المعلومات المتوافرة عنه و تضاربها. لذلك تطرقت الى المشروع وما جرى له من إعداد ، وما واجهته من صعوبات ، وصولاً الى قرار وزارة الداخلية بحل (الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية) في (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) .

اعتمد البحث على الوثاق العراقية الرسمية غير المنشورة ، وهي على جانب كبير من الأهمية ، لأنها توضح مواقف السلطات الحكومية إزاء النجف و ما يجري فيها من أحداث و مواقف و ممارسات ، و إنها تكشف لنا عن الكثير من تلك الجوانب السرية لتلك المواقف .

ان هدف الدراسة ، هو عرض لأحداث و مواقف تتعلق بمشروع جامعة الكوفة الأهلية ، و كشف لما كان مخفياً منها ، بموجب ما استطعت الإطلاع عليه من خلال الوثائق السرية للعديد من المؤسسات الحكومية و بالقدر الذي سمحت به الوثاق و طبيعة الموضوع ، مسترشداً بأصول البحث العلمي و تقاليده الأكاديمية .

تأسيس الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية :

اختيرت الكوفة مكاناً لتأسيس جامعة الكوفة الأهلية على وفق اعتبارات تاريخية وحضارية تميزت بها هذه المدينة و التي جمعت بين الأصالة والإبداع في مختلف ميادين الفكر والمعرفة [١]. ولغرض تحقيق هذه الفكرة قدمت مجموعة من الشخصيات العلمية والاجتماعية طلباً الى وزارة الداخلية بتاريخ (١٨ تشرين الأول ١٩٦٦) لغرض إجازتهم بتأسيس جمعية باسم (الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة) إدراكا منهم للرسالة العلمية والإنسانية التي يحملوها ويرغبون بأدائها . وقد وقّع الطلب الدكتور محمد مكية عن الهيئة المؤسسة , و جاء في مقدمة الطلب : إيمانا بالواجب الوطني والإنساني والتاريخي نحو عراقنا الحبيب ، وإحساسا نحو خلق جيل قادر على النفع والانتفاع بالعلم والمعرفة ، واهتداءً بتجارب الأمم المتقدمة في ميادين التعليم الجامعي ، انطلقت فكرة تأسيس جامعة الكوفة [٢]. انظر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

الهيئة التأسيسية للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية

ت	الاسم	الجنسية	العمر/سنة	المهنة
١	د. محمد مكية	عراقي	٥٢	رئيس قسم العمارة في كلية الهندسة
٢	السيد محمد الحيدري	عراقي	٦١	عالم ديني
٣	د. حسن الجلبي	عراقي	٤٢	أستاذ في كلية الحقوق
٤	د. محمد علي البصام	عراقي	٤٣	أستاذ في كلية العلوم
٥	د. محمد علي ال ياسين	عراقي	٤٦	عميد كلية التجارة
٦	د. باقر عبد الغني	عراقي	٤٥	عميد في كلية اللغات
٧	السيد صادق كمونة	عراقي	٥٤	محامي
٨	د. محمد يعقوب السعيدي	عراقي	٤٦	وزير التخطيط
٩	د. فيصل الوائلي	عراقي	٤٣	مدير الآثار العام
١٠	محمود المظفر	عراقي	٣٤	محامي

١١	د. عبد المجيد الحكيم	عراقي	٤١	أستاذ في كلية الحقوق
١٢	عباس كاشف الغطاء	عراقي	٥٥	مدير بنك سابق
١٣	صبيح الشبيبي	عراقي	٤٠	تاجر
١٤	حسين علي عبد الهادي	عراقي	٥٥	تاجر
١٥	د. حسن الهداوي	عراقي	٣٨	أستاذ في كلية الحقوق
١٦	صادق القاموسي	عراقي	٤٢	تاجر
١٧	حسين الشاكري	عراقي	٤٥	تاجر
١٨	د. علي المياح	عراقي	٤٠	أستاذ في كلية التربية
١٩	محمد الجصاني	عراقي	٤٠	محامي
٢٠	د. علي الوردي	عراقي	٥٣	أستاذ في كلية الآداب
٢١	د. جميل الملائكة	عراقي	٤٤	أستاذ في كلية الهندسة
٢٢	د. هادي السباك	عراقي	٤٣	أستاذ في كلية الطب
٢٣	د. كاظم شبر	عراقي	٥١	مدير مستشفى ابن سينا
٢٤	د. عباس عبد اللطيف	عراقي	٥٠	استاذ في كلية الهندسة
٢٥	علي حسين الربيعي	عراقي	٤٣	مهندس مدني
٢٦	ناجي جواد الساعاتي	عراقي	٥٠	تاجر

وقد أُرفق مع الطلب النظام الداخلي المقترح للجمعية الذي تكون من أربع وعشرون مادة . جاء في المادة الأولى اسم الجمعية ومقرها ، وفي المادة الثانية أغراض الجمعية التي أوضحت بأنها جمعية ثقافية علمية تربوية تهدف الى نشر المعرفة والثقافة الجامعية الأصلية ، وإحياء التراث العربي والإسلامي ، والإسهام في النهضة العلمية المعاصرة عن طريق تأسيس جامعة الكوفة . وجاء في المادة التاسعة ان الجمعية تتكون من هيئتين هما الهيئة العامة ، والهيئة الإدارية . وشرحت المادة تفاصيل كل هيئة وواجباتها ، طريقة التصويت والعمل فيها ، فذكرت ان التصويت واتخاذ القرارات يتم بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، في حين ان القرارات التي تتعلق بتغيير النظام الداخلي أو حل الجمعية حلاً اختيارياً يجب

ان تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . و حددت المادة الرابعة عشرة عدد أعضاء الهيئة الإدارية بأحد عشر عضواً ينتخبون من أعضاء الهيئة العامة مدة سنة قابلة للتجديد ، وتصدر القرارات فيها بأغلبية ثلثي مجموع الأعضاء .

اما مالية الجمعية فقد خصصت لها المواد (٢٠ ، ٢١) والتي ذكرت بأن مالية الجمعية تمول من بدلات الانتماء ، والاشتراكات ، والمنح ، والمساعدات ، والهبات ، وكذلك الأموال الموصى لها بها ، والأموال الموقوفة عليها ، ومن الاكتتابات بعد ان يتقرر اعتبار الجمعية من المنافع العامة ، فضلاً عن ريع ما تقوم به الجمعية من استثمارات لأموالها . وتم تحديد رسم الانتماء للجمعية بـ (خمسة وعشرين ديناراً) ، والاشتراك السنوي للأعضاء فيها بـ (عشرة دنانير) .

اما المادة الأخيرة وهي الرابعة والعشرون فكانت حول مصير أموال الجمعية في حالة حلها , و ذكرت انه في حالة كون هذا الحل اختياراً يتم تصفية أموال الجمعية وممتلكاتها بحسب أحكام القانون الى الجهة التي تعينها الهيئة العامة . اما إذا كان الحل قضائياً فيراعى بذلك أحكام المادتين (٢٨ ، ٢٩) من قانون الجمعيات ، اما الأراضي الأميرية المملكة للجمعية بدون بدل فيعاد تسجيلها باسم خزينة الدولة [٣] .

وبعد دراسة النظام الداخلي من مديرية الجمعيات في وزارة الداخلية ، طلبت في (١٤ تشرين الثاني ، و ١٠ كانون الأول ١٩٦٦ ، و ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧) إجراء بعض التعديلات في النظام الداخلي المقترح . و استفسرت الوزارة عن الكليات والأقسام الدراسية المقترحة ، وعن مناهج الدراسة وما يتصل بها من إعداد هيئات التدريس . فأجابت الهيئة المؤسسة بأن طلبها في الوقت الحاضر يقتصر على تأسيس الجمعية وإجازتها فقط وبعد التأسيس ستعمل على تحقيق أغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من نظامها المقترح ، كما لفتت الهيئة المؤسسة انتباه وزارة الداخلية الى ان الجهة التي مقرر لها قانوناً النظر في طبيعة المناهج وما يتصل بها من إعداد للهيئات التدريسية عند الشروع بافتتاح الكليات والأقسام العلمية هي وزارة التربية وجامعة بغداد كلٌ فيما يخصه من حيث المستوى العلمي[٤] .

وفي (٥ آذار ١٩٦٧) وافقت وزارة الداخلية على إجازة الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ابتداءً من (٧ آذار ١٩٦٧) [٥] .

بعد اسبوع واحد من إجازة التأسيس اجتمعت الهيئة المؤسسة في دار الدكتور كاظم شبر وانتخبت لجنة إدارية مؤقتة لها استنادا للفقرة (٣) من النظام الداخلي تكونت من السادة المدرجة اسماؤهم في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)

اللجنة الإدارية المؤقته للهيئة التأسيسية

ت	الاسم	المنصب
١	الدكتور محمد مكية	رئيساً
٢	الدكتور باقر عبد الغني	اميناً للجمعية
٣	الدكتور كاظم شبر	اميناً للصندوق

واتخذت الجمعية مقراً لها في الدار المرقمة (٥/ ٣/ ٧) كرادة مريم [٦] .

وبعد اقل من شهر من إجازة التأسيس قدمت الجمعية طلباً الى وزارة الداخلية لاعتبارها من المنافع العامة لغرض شمولها بالمساعدات المالية الرسمية على وفق الفقرة الخامسة عشرة من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة (١٩٦٠) ، اذ ذكرت انها جمعية ذات أغراض علمية وثقافية تهدف الى تحقيق مصلحة عامة في السعي لتأسيسها لجامعة الكوفة [٧] .

رفضت وزارة الداخلية هذا الطلب معللة رفضها بأن الجمعية مازالت حديثة التكوين ولم تمض عليها المدة الكافية لبيان مناهجها في تحقيق مصلحة عامة ، لذلك على الجمعية ان تقوم بالفعاليات والأنشطة اللازمة لتحقيق المنفعة العامة [٨] . وقد كررت الجمعية طلبها مرة ثانية في (٢٦ حزيران ١٩٦٧) ، وقالت ان اعتبارها منفعة عامة امر ضروري لها لكي تستطيع المضي في عملها كما هو مرسوم في نظامها الداخلي لكي تتمكن من اداء خدمتها للبلاد عن طريق المهمة العلمية التي تنهض بها [٩] . كما ذكرت الجمعية في كتاب لاحق لها في (٣٠ تموز ١٩٦٧) بأنها بدأت نشاطها بتخصيص ثلاث زمالات دراسية للمتفوقين من خريجي الدراسة الاعدادية لإكمال دراساتهم الجامعية ، و انها أنشأت مكتبة عامة وبدأت بتوفير متطلباتها اللازمة ، و انها شرعت بفتح متحف للتراث العربي الكوفي ، والفت مجموعة من اللجان مثل لجنة التخطيط العلمي ، ولجنة المكتبة ، ولجنة التمويل ، وقالت ان هذه اللجان قد شرعت فعلاً بأعمالها لتحقيق الأهداف [١٠] .

وبناءً على ذلك فاتحت وزارة الداخلية رئاسة جامعة بغداد لبيان رأيها في الموضوع فأيدت الجامعة انشطة الجمعية وكونها من المنافع العامة [١١] . وعند ذلك فاتحت وزارة الداخلية مجلس الوزراء لاعتبار الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة من المنافع العامة . فصدرت موافقة مجلس الوزراء استناداً الى أحكام المادة الخامسة عشرة من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ في الجلسة التسعين

المنعقدة بتاريخ (١٥ تشرين الأول ١٩٦٧) [١٢] . و ابلغت الجمعية بقرار المجلس في اعتبارها من الجمعيات ذات النفع العام .

جرى أول اجتماع للهيئة العامة للجمعية لانتخاب هيئة إدارية دائمة تحل محل اللجنة المؤقتة في مساء يوم الجمعة (٢ حزيران ١٩٦٧) ، وافتتح الاجتماع الدكتور محمد مكية بكلمة ذكر فيها كون هذا الاجتماع استمراراً لبداية فكرة تحققت ، وسيكون منطلقاً لاستمرارية جديدة واندفاع اكثر نحو تهيئة لمراحل التصميم ، والتخطيط ، والتنفيذ ، لإخراج الكيان الجامعي الجديد في مدينة الكوفة . و قال ان هذه الامنية تهدف الى تعزيز الكيان الثقافي والحضاري للعراق ، وانها مساهمة واعية وجدية في تخطيطنا القومي على المستوى التربوي والجامعي . ثم استعرض في ست نقاط المهام والفعاليات الأولية التي يجب تنظيم متابعتها ، ووضع برنامج عمل لها ، مثل تهيئة المقر الدائم للجمعية ، والمباشرة بمرحلة الاعداد والتنسيق العلمي ، وتعيين الهيئات المعنية ، وتقديم الدراسات الإعدادية والاختصاصية والإحصائية التي سيعتمد عليها في رسم مرحلة التكوين للجامعة ، كفتح الاقسام والكليات التي سيباشر بها . كما طالب بالسعي الحثيث للحصول على قطعة الارض التي تكفل استيعاب منشآت الجامعة و حقول عملها واختصاصاتها . وختم كلامه بضرورة اظهار وجه الجامعة الثقافي المشرق ورسالتها الجامعية الهادفة عن طريق اصدار النشرات ، وعقد الندوات ، والمحاضرات ، واصدار مجلة خاصة بالجامعة تتناول اخبارها ، ويومياتها، ومراحل تطورها ، ومساهمات الاعضاء والهيئات في ميادينها المادية والمعنوية . ثم شكر الحاضرين والاعضاء المؤسسين لما ابدوه من السعي لفكرة المشروع ، وحماس كبير للعمل والتنفيذ [١٣] .

وبعدها أجريت الانتخابات ، وفاز بعضوية الهيئة الإدارية السادة المدرجة اسماؤهم في الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)

أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية

ت	الاسم	المهنة
١	الدكتور محمد مكية .	رئيس قسم العمارة في كلية الهندسة
٢	الدكتور محمد علي ال ياسين .	عميد كلية التجارة / جامعة بغداد
٣	الدكتور كاظم شبر.	مدير مستشفى ابن سينا
٤	الدكتور باقر عبد الغني	عميد كلية اللغات/ جامعة بغداد
٥	الدكتور حسن الجلبي	أستاذ في كلية الحقوق/ جامعة بغداد
٦	السيد صادق كمونة	محامي
٧	السيد عباس كاشف الغطاء	مدير بنك سابق
٨	السيد كاظم مكية	تاجر
٩	السيد عبد الحميد كبة	نائب رئيس محكمة تمييز العراق
١٠	السيد محمد الجصاني	محامي
١١	السيد محمود المظفر	محامي

وبعد أربعة أيام من إجراء الانتخابات اجتمعت الهيئة الإدارية المنتخبة لانتخاب الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير فجاءت النتائج كما الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤)

رئاسة الهيئة الإدارية للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية

ت	الاسم	المنصب
١	الدكتور محمد مكية	رئيساً
٢	الدكتور محمد علي ال ياسين	نائب للرئيس

٣	الدكتور كاظم شبر	اميناً للصندوق
٤	الدكتور باقر عبد الغني	سكرتيراً [١٤] .

تشكيل اللجان العلمية و المالية لجامعة الكوفة الأهلية :

بدأت الهيئة الإدارية باكورة أعمالها بتأليف اللجان العلمية الخاصة ، والتي عهد اليها وضع أهم الأسس والدراسات المنهجية للكليات التي سيتم فتحها . وكان اهم ما أُنجز في هذا الاتجاه تشكيل مجلس التخطيط العلمي لجامعة الكوفة الأهلية والذي تم في اجتماع الهيئة الإدارية ليوم الاثنين (٣ تموز ١٩٦٧) والذي تألف من الأساتذة المدرجة أسماؤهم في : الجدول رقم (٥) .

الجدول رقم (٥)

مجلس التخطيط العلمي لجامعة الكوفة الأهلية

ت	الاسم	المنصب
١	الدكتور حسن الجلبي	الرئيس
٢	الدكتور عبد المجيد الحكيم	المقرر
٣	الدكتور محمد مكية	عضو
٤	الدكتور كاظم شبر	عضو
٥	الدكتور باقر عبد الغني	عضو
٦	الدكتور محمد علي ال ياسين	عضو
٧	الدكتور فيصل الوائلي	عضو
٨	الدكتور حسن الهداوي	عضو
٩	الدكتور جميل الملائكة	عضو
١٠	الدكتور علي المياح	عضو
١١	الدكتور علي الوردي	عضو

١٢	الدكتور عبد الامير علاوي	عضو
١٣	الدكتور محمد علي البصام	عضو
١٤	الدكتور جابر الشكري	عضو
١٥	الدكتور صادق الهلالي	عضو
١٦	الدكتور طالب الاسترابادي	عضو
١٧	الدكتور مثنى كبة	عضو

وقد عهد لهذا المجلس تحديد رسالة الجامعة ، واعداد الدراسات اللازمة لقيام كلياتها ، وتسمية الكليات والمؤسسات الاخرى التي يمكن الشروع بإنشائها ، وغير ذلك من الشؤون العلمية المتصلة بمهمته (١٥) .

بدأ مجلس التخطيط العلمي بتشكيل هيئة كلية الطب التي عهد إليها دراسة موضوع فتح كلية للطب ، والنظر فيما يحتاجه ذلك من معدات ، و مستلزمات ، و بنايات ، ومناهج تدريسية ومستشفيات . ولغرض تنظيم عمل هذه الهيئة تم تشكيل لجنتين فرعيتين ، الاولى خاصة بالعلوم الطبية الاساسية تألفت من سبعة اعضاء من الأساتذة والاطباء ، والثانية خاصة بالعلوم الطبية السريرية وتألفت من خمسة عشر عضواً من الأساتذة والاطباء .

كما تم تشكيل هيئة كلية الهندسة التي حُددت مهمتها بتهيئة المناهج الدراسية لتأمين الحصول على مستوى دراسي عالٍ يتوافق مع متطلبات حاجات القطر . وتألفت هذه اللجنة من عشرة استاذة ومهندسين .

كما شكلت هيئة ثالثة اختصت بالهندسة الزراعية ، كُلفت بتقديم دراسة شاملة بصدد ايجاد مهندسين زراعيين وميكانيكيين للمساهمة في سد حاجة القطر لهم ، وتقديم توصيات بشأن الحقول التجريبية التي تحتاجها تلك الدراسات . وتألفت هذه اللجنة من عشرة استاذة ومهندسين .

ومن اللجان الاخرى التي شكلت ، لجنة المعاهد ، ويكون واجبها تقديم دراسة لتأسيس مجموعة معاهد تكون الدراسة فيها بعد المتوسطة بمراحل متعددة يكون الغرض منها اعداد عمال فنيين مهرة ، واعداد المتفوقين منهم عملياً للدراسة في معاهد جامعية تكنولوجية ، وللمتفوقين منهم نظرياً وعملياً للقبول في الدراسات الهندسية الجامعية . وهي تنقسم على فروع واقسام مختلفة . وبذلك يتم فسح المجال

امام الحرفيين المهرة والمشرفين في حقول التنمية الصناعية والاستيطان الزراعي لاستكمال دراساتهم على وفق منهج علمي مدروس . وتألفت هذه اللجنة من عشرة اعضاء من الأساتذة والمهندسين المتخصصين (١٦) .

و تم تشكيل لجنة مالية دائمية تتولى تأمين تمويل الجمعية في الوقت الحاضر ، والجامعة في المستقبل بالاموال اللازمة لمساعدتها في اداء رسالتها و تحقيق أهدافها وتألفت اللجنة من احد عشر عضواً . و شكلت لجنة المكتبة وكلفت بإنشاء مكتبة الجامعة عن طريق شراء الكتب ، او الاهداء ، او التبادل . وفي خلال اقل من عام واحد تم تجميع اكثر من ثلاثة الاف مجلد لها . و تم تأسيس لجان اخرى باشرت بأعمالها كلجنة الاعلام والنشر ، ولجنة النشر العلمي ، ولجنة لجمع التبرعات (١٧) .

لقي مشروع تأسيس جامعة الكوفة الأهلية مباركة ودعماً معنوياً من عدد غير قليل من الشخصيات الدينية والعلمية والاجتماعية ، مثمنة الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الطريق واستعدادها الدائم لدعم المشروع فقد اكبرَ المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم جهود الجمعية واعرب عن آماله في مشاريعها ، وقد جاء ذلك خلال الزيارة التي قامت بها مجموعة من اعضاء الجمعية المؤسسية الى منزله في الكوفة . وفي نهاية اللقاء اهدى سماحته موسوعته الفقهية (مستمسك العروة الوثقى) الى مكتبة الجامعة ، و وعد بتزويدها بكل ما يقدم الى فروع مكتبته في الألوية من كتب ومطبوعات (١٨) . كما زار مقر الجمعية العلامة السيد موسى الصدر للاعراب عن مبلغ سروره ، وبارك للعاملين مسعاهم لإنشاء جامعة الكوفة ، واعرب عن امله في ان يمتد نفع هذه الجامعة الى البلاد الاسلامية (١٩) .

كما تناولت الصحافة مشروع التأسيس ببعض الاهتمام ، فقد نشرت جريدة المنار في (٢٠ تشرين الاول ١٩٦٦) خبر تأسيس الجمعية وقالت انها ستقوم بإعداد كل ما يلزم من امكانيات علمية ومالية وفنية لإنشاء جامعة على أسس قوية في مدينة الكوفة ، تعمل على نشر المعرفة وبث الثقافة الجامعية ، وإحياء التراث العربي والإسلامي ، والاسهام في النهضة العلمية المعاصرة . و نشرت جريدة البلد بتاريخ (١١ تشرين الثاني ١٩٦٦) خبر التأسيس وقالت ان فكرة تأسيس جامعة أهلية في مدينة الكوفة قد نالت تأييد الكثيرين ، وحينما تنقل الفكرة الى حيز الوجود فإن منطقة الفرات الأوسط ستنتعش ثقافياً واقتصادياً وعمرانياً (٢٠) .

<u>بدأ العمل بمشروع تأسيس جامعة الكوفة الأهلية :</u>

ولغرض البدء بمشروع تأسيس الجامعة نشط القائمون بالمشروع باتجاهين , الأول: القيام بحملة لجمع التبرعات لجمع مبلغ أولي مقداره (٧٥٠٠٠٠) دينار عراقي لتغطية متطلبات المرحلة التمهيدية لتكوين جامعة الكوفة . فتم تأليف لجنة للاكتتاب بتاريخ (٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) من السادة المدرجة أسماؤهم في الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٦)

لجنة الاكتتاب الخاصة بجمع التبرعات لمشروع جامعة الكوفة الأهلية

ت	الاسم
١	عبد الرزاق مرجان .
٢	صـالح كبـــة .
٣	عبد الرسول علي.
٤	محمد كاظم مكية .
٥	د. كاظم شـبر .
٦	عباس كاشف الغطاء .
٧	إبراهيم بشـــقة .

وتم مفاتحة وزارة الداخلية حول الموضوع لأخذ الإذن لجمع المبلغ المذكور خلال مدة سنة واحدة [٢١] . و وافقت وزارة الداخلية في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٧) بموجب بيانها المرقم (٥٢٥) واستناداً الى المادة الثامنة من قانون اليانصيب والاكتتاب رقم (٢) لسنة (١٩٦٢) ، على إجراء اكتتاب بمبلغ (٧٥٠٠٠٠) دينار عراقي عن التبرعات الاختيارية في جميع أنحاء العراق لغرض تحقيق فكرة تأسيس جامعة الكوفة خلال سنة واحدة بإشراف لجنة الاكتتاب . وقد اشترطت الوزارة تطبيق الفقرة (الحادية عشرة) من قانون اليانصيب والاكتتاب السابق ذكره التي تقضي بتزويدها بقائمة اسماء المكتتبين ومقدار المبلغ الذي اكتتب به وإشعارها باسم المصرف ورقم الحساب الذي ستودع فيه المبالغ [٢٢] .

ولغرض البدء بعملية جمع التبرعات ، تم انتخاب عباس كاشف الغطاء رئيساً للجنة الاكتتاب , و د.كاظم شبر اميناً للصندوق . كما تم تشكيل ثلاث لجان فرعية ، الأولى لجنة بغداد ، والثانية لجنة الألوية ، والثالثة اللجنة الخارجية . وقد بدأت هذه اللجان عملها بنشاط . ومن نماذج المتبرعين ، تبرع محمد كاظم مكية بمبلغ (٥٠٠٠٠) دينار مع قطعة ارض مساحتها (٢٥٠٠) متر مربع لتشييد مقر الجمعية مع قاعة للاحتفالات والانشطة الاخرى . كما قام عبد الرزاق مرجان بفتح باب التبرع خلال لقاء مع عدد من العراقيين في داره في بيروت ، فتم جمع مبلغ (٧٥٠٠٠) دينار. و تبرع سادن الروضة الحيدرية سيد حسن الرفيعي واخوه عبد الوهاب بالخان العائد لهما على شاطئ الفرات في الكوفة . وكذلك ورثه

عبد الرسول خندة علي بحصتهم عن الخان العائد لهم في الموقع نفسه ، لغرض استغلالها في اغراض الجامعة الثقافية والعلمية [٢٣] .

وبعد انتهاء مدة السنة المحددة للاكتتاب ، لم تتمكن الجمعية من جمع المبلغ المطلوب ، اذ وصل ما تم جمعه خلال مدة الاكتتاب (١٣٢٢٨٨) ديناراً ، وهو مبلغ لم يكن يوازي فكرة تأسيس الجامعة ، لذلك طلبت الجمعية تمديد مدة الاكتتاب ، عند ذلك صدر قرار الحل والتصفية في حينه . و كقياس منظور لما تم تخصيصه للجامعات العاملة في العراق انذاك ، اذ تم رصد مبلغ (٢٨٠٠٠٠٠٠) دينار لتطوير جامعة بغداد ، وان الجامعة المستنصرية صُرف على أبنيتها وهي لم تكتمل مبلغ (١٥٠٠٠٠٠) دينار . وان جامعة البصرة رصد لها مبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار [٢٤] .

اما الاتجاه الثاني فقد كان يسير في طريق الحصول على قطعة ارض واسعة تكون كافية لإنشاء مرافق الجامعة وكلياتها المقترحة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانية التوسع في المستقبل . وتحقيقاً لذلك فقد قدم الدكتور محمد مكية بصفته رئيس الهيئة الإدارية للجمعية لجامعة الكوفة طلباً الى متصرف لواء كربلاء جابر حسن الحداد في (٣ أيلول ١٩٦٧) لغرض تخصيص قطعة الأرض الأميرية الواقعة بعد حدود نهر (كري سعدة) المندرس والى الغرب منه باتجاه النجف بواجهة تمتد (٢٠٠٠) متر على طريق الكوفة / النجف ، وبعمق مقداره (٤٥٠٠) متر . وقد برر الطلب سعة هذه المساحة وطول الواجهة بأنها ستحقق من الناحية التخطيطية والتصميمية مستقبلاً علمياً وحضارياً واسعاً للمنطقة كلها بما سينشأ عليها من الاحياء الجامعية والطلابية الواسعة ، وانه سيتحقق ضمن تلك المساحة فتح الشوارع والساحات والحدائق والممرات مكونة بذلك مدينة جامعية تمتد من الشارع الرئيس بين الكوفة والنجف و تتصل بالساحل النهري للفرات [٢٥] .

وقد تعاملت متصرفية لواء كربلاء مع الطلب بايجابية واضحة تشجيعاً منها لتأسيس الجامعة ، فأصدرت الأمر لمساح لواء كربلاء الذي اجرى الكشف ورفع تقريره الى قائممقام قضاء النجف احسان محمد رؤوف وقد جاء فيه : " ان الموقع الذي تم اختياره يشمل القطع المرقمة (٣ من المقاطعة ٤ نجف) ، و (٧٤٠ ، ١٣ ، ١/ ١٩ ، ٣٢٢ من المقاطعة ١٨ الكوفة) وهي في مجموعها تشكل مساحة مقدارها (١٠,٧٦٧,٥٠٠) متر مربع وتساوي (٤٣٠٧) دونم " . وأرفق مع التقرير المخطط الموقعي للأرض مع خرائط الطابو وصور القيد . وقد ايد قائممقام الكوفة عبد الصاحب الغرباوي بأن الأراضي التي تقع ضمن حدود الكوفة الإدارية هي أميرية صرفة ، وغير صالحة للزراعة ، وخالية من الشواغل ، وليس للغير علاقة بها ، ولا حاجة رسمية لها . و ايد قائممقام النجف الموضوع بالصورة نفسها فيما يخص الأراضي التي تقع ضمن حدود النجف الإدارية [٢٦] .

وبناء على ذلك فاتحت متصرفية لواء كربلاء وزارة المالية حول إمكانية تخصيص المساحة المحددة وقدرها (٤٣٠٧) دوانم من الأراضي الأميرية لإنشاء جامعة الكوفة الأهلية ، وذكرت بأن هذا المشروع من المشاريع الثقافية الحيوية , ويخدم البلد ويرفع من مستوى ابنائه ويشتمل على إنشاء حدائق ، ومتنزهات ، وابنية دراسية ، و اقسامٍ داخلية ، وطرق معبدة ، واقسامٍ زراعية مع كافة متطلبات المشروع وملحقاته ، وهو بذلك مدينة جامعية . وطلب المتصرف جابر حسن الحداد اخذ ذلك بنظر الاعتبار والموافقة على التخصيص خدمة للمصلحة العامة ورفع لمكانة المنطقة العمرانية و تنشيطاً للحركة الثقافية (٢٧) .

اشعرت متصرفية لواء كربلاء الجمعية المؤسسة بأنها قد اتمت ما يتعلق بها بخصوص تمليك الأراضي المحددة ، وان وزارة المالية ليس لها اعتراض على الموضوع ، وان معاملة التمليك قد حصلت بها الموافقة المبدئية وهي قيد الانجاز (٢٨) .

ومن خلال تدقيقي في جميع متعلقات الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة سواء ما يتعلق بها في محفوظات وزارة الداخلية (٢٩) ، ام ما صدر منها من نشرات (٣٠) , لم اجد ما يشير الى صدور أي قرار بتمليك الأرض المحددة الى الجمعية المؤسسة . علماً بأن هذا الأمر يتطلب صدور قرار خاص بالتمليك من مجلس الوزراء حصراً ، و نشر هذا القرار في جريدة الوقائع العراقية الرسمية . وان ما موجود في الملفة يشير الى وجود مخاطبات بين متصرفية لواء كربلاء و وزارة المالية فقط . و ان د. محمد مكية يشير في كراس (جامعة الكوفة فكرتها اهدافها منهجها) الى صدور الموافقة المبدئية بشأنها ولم يُشر الى صدور أمر التمليك الذي يترتب عليه تثبيت الأرض باسم الجمعية في سجلات الطابو وصدور سند التمليك بها (٣١) . والذي يؤيد عدم حصول التمليك بشكل أكيد هو معاملة التصفية التي جرت من محكمة بداءة الكرخ التي وضعت إشارة الحجز على املاك الجمعية وبحسب ما ورد في سجلات طابو النجف والكوفة ، لم ترد ارقام القطع التي طلبت الجمعية تملكها ضمن ارقام القطع التي تم الحجز عليها . واخيراً فان مباشرة الهيئة الإدارية للجمعية بتحديد الأرض وحفر ثلاث آبار ارتوازية في الأرض المحددة لا يعني بأي شكل من الاشكال استملاكها للأرض . اذ انها باشرت بالعمل في اليوم التالي لمخاطبة متصرفية لواء كربلاء لوزارة المالية حول تأييدها للتخصيص والذي كان بتاريخ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧) ، وان المخاطبات بشأن حفر الآبار بدأت في(٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٧) . والشيء المؤكد حول عمليات الاستملاك ان الجمعية استطاعت شراء مجموعة من قطع الأراضي المجاورة لنهر الفرات التي ارادت ان تجعل منها حقولاً تجريبية . وكان الشراء مقابل ثمن اذ بلغ ثمن القطع التسع الأولى منها (١٧١٢) ديناراً (٣٢). وقد ورد في قرار التصفية للجمعية وجود (٣٢) قطعة ارض من هذا النوع مسجلة باسم الجمعية .

وبعد حصول الموافقة المبدئية خاطبت الجمعية مديرية المشاريع العامة في وزارة الاشغال والبلديات وطلبت منها ابداء المساعدة في حفر ثلاث آبار ارتوازية لغرض المباشرة بمهام إنشاء الحدائق العامة ، والحقول الزراعية التجريبية ، وتشييد مرافق المدينة الجامعية ، والملاعب الرياضية ، لتكون بمجموعها حزاماً اخضراً يسبق الاعمال الإنشائية . وقد استجابت مديرية المشاريع العامة واوعزت الى المهندس ابراهيم الحبيب رئيس قسم الحفر لتنفيذ حفر الابار المقترحة (٣٣) .

و احيل تصميم منشآت الجامعة الى مكتب هندسي متخصص وهو (المكتب الاستشاري للتصميم والتخطيط) ، الذي طالب بمبلغ (١٥٠٠٠) دينار أجوراً للتصميم ورسم الخرائط (٣٤) . اما تصميم مقر الجمعية المؤسسة الدائم فقد أودع الى رئيس الجمعية الدكتور المهندس محمد مكية .

وخلال سنة (١٩٦٨) جرت مخاطبات عديدة بين وزارة المالية ، ووزارة الداخلية ، ومجلس الوزراء ، حول موضوع الموافقة على استحداث جامعة الكوفة الأهلية ، انتهت الى طلب مجلس الوزراء بيان رأي المجلس الأعلى للجامعات العراقية ، على اساس انها الجهة العلمية المخولة للبت في موضوع استحداث الجامعات بناء على طلب وزارة الداخلية . وبناء على ذلك تم طلب بيان الرأي من المجلس الأعلى للجامعات العراقية ، الذي قرر لغرض ابداء رأيه تزويده بالمعلومات الخاصة بالجامعة المقترحة . لذلك طلب د. جاسم محمد الخلف رئيس المجلس الأعلى للجامعات العراقية من وزارة الداخلية تزويده بالمعلومات المتعلقة بالهيئة الإدارية المقترحة للجامعة ، والكليات والاقسام العلمية التي ستفتح والمناهج الدراسية ، والمباني ، والمختبرات والأجهزة اللازمة لذلك ، وتوافر الهيئة التدريسية المتفرغة في السنة الأولى والثانية ، ومؤهلاتهم ، والميزانية المقترحة ، وعدد الطلبة المقترح قبولهم في مختلف الدراسات (٣٥) .

قرار وزارة الداخلية بحل الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية و تداعياته :

عللت وزارة الداخلية اقتراحها لبيان رأي المجلس الأعلى للجامعات العراقية في الموضوع ، الى ان استحداث الجامعات الجديدة يحتاج الى دراسة مستفيضة في ضوء أهداف الثورة في مجال التخطيط التربوي و حاجة البلاد الى جامعات جديدة فضلاً عما موجود ، مع الأخذ بنظر الاعتبار مصير الخريجين (٣٦) .

ايدت وزارة الداخلية رأي المجلس الأعلى للجامعات واقترحت ان يقوم المجلس بطلب هذه المعلومات من جمعية مباشرة . وتم اعداد مسودة الكتاب من قبل مديرية الجمعيات ثم تمت طباعته ليتم تقديمه لوزير الداخلية صالح مهدي عماش لغرض التوقيع . وبدلاً من ان يتم توقيع الكتاب همش الوزير بقلمه الأخضر على أصل الكتاب ما يلي : " لنفرض ان الأمور التي طلبها الرئيس الأعلى للجامعات

متوفرة فهل يعني ذلك اننا نسمح بجامعة في الكوفة بينما نعاني مشكلة حادة في استيعاب الخريجين اولاً ، ولم نعد لحد الان مخططاً تربوياً يتناسب مع مراحل التطور الثوري في البلد ثانياً ، كما اننا بحاجة الى اكمال جامعات الموصل والبصرة والحكمة والمستنصرية قبل ذلك ثالثاً . التوقيع ١٦/ ١ " (٣٧) .

ومن ملاحظة هامش الوزير صالح مهدي عماش يتضح ان هناك رغبة شخصية في منع قيام أي مشروع ثقافي ينهض بمنطقة الكوفة او الفرات الأوسط ، وان التشنج الواضح في التعليق يعطي صورة واضحة عن تصورات الوزير المبيتة اصلاً ، اذ انه لا يمكن ان يستوعب ان يتم بحث مشروع الجامعة من اعلى جهة علمية في القطر ، مع احتمال رد المشروع فنياً بسبب نقص الموارد والتمويل من قبل المجلس الأعلى للجامعات . الا انه آثر ان يتم إحباط المشروع وهو لا يزال في خطواته الاولى دون مبرر مقنع . فالمشروع هو مشروع اهلي ذو خدمة عامة لن يشغل الدولة ولن يكلفها لا في الجهد ولا في المال ، ولن يعرقل خطط استكمال جامعات الموصل والبصرة والحكمة والمستنصرية . اما مشكلة استيعاب الخريجين فلا يمكن ان يتم بها تبرير إحباط المشروع ، لأن جامعة الكوفة الأهلية لو تمت الموافقة عليها فإنها لن تفتح أبوابها في اقرب وقت في العام الدراسي (١٩٧٠ / ١٩٧١) ، ولن تتخرج الدفعة الأولى منها قبل سنة (١٩٧٥) ، ولابد من ان أعداد خريجيها في دورتها الأولى ستكون متواضعة في ظل ظرف كان العراق يعاني من نقص شديد في الكوادر العالية ولاسيما في مجال الطب والعلوم التطبيقية والتي اكدتها جامعة الكوفة ضمن خطتها لفتح كليات الطب والهندسة والزراعة .

لذلك يمكن القول ان المسؤولية الاولى و الاخيرة عن الغاء مشروع جامعة الكوفة الأهلية وحل الجمعية المؤسسة لها تقع على شخص الوزير صالح مهدي عماش الذي استبد برأيه من دون ان يترك للجهات العلمية والفنية المتمثلة بالمجلس الأعلى للجامعات العراقية فرصة ابداء رأي علمي مهني يمكن ان يبرر القرار سواء كان سلباً ام ايجاباً . وهو بذلك حَرَمَ المنطقة من مشروع ثقافي وحضاري كبير كان يمكن ان يُسهم في نهضة منطقة الكوفة وما حولها في جوانبها الثقافية والعمرانية والاقتصادية وتطويرها. وقد أثبتت السنوات اللاحقة خطأ هذا التوجه حينما قامت الدولة بنفسها بإحياء مشروع جامعة الكوفة من جديد .

وبناءاً على تهميش وزير الداخلية صالح مهدي عماش ، هَمّش مدير عام الداخلية بقلمه الأحمر على أصل الكتاب الى جانب تهميش الوزير ما يلي :

" ١- تحل جامعة الكوفة للأسباب التالية :

أ- لوجود ثلاث جامعات في بغداد .

ب- لوجود جامعة في البصرة .

ت- لوجود جامعة في الموصل .

ث- لوجود جامعة في السليمانية .

لذلك العراق لا يحتمل توسعاً اكبر في عدد الجامعات لتوفرها .

٢- طابع جامعة الكوفة هو تخريج طلاب .... [لم يتم إكمال الفقرة إذ شُطب عليها] " (٣٨) .

والظاهر ان هناك توجيهاً من الوزير او اجتهاداً من مدير عام الداخلية باستعجال صدور قرار الحل . فقد وقع مدير الداخلية العام مذكرة داخلية بخطه الأحمر موجهة الى (م. ش. ق) مدير الشعبة القانونية منبهاً له على ضرورة الاستعجال في إعداد مسودة القرار لغرض إصداره وتنفيذه (٣٩) .

وبناءً على هامش وزير الداخلية ، وهامش مدير الداخلية العام ، أصدرت مديرية الجمعيات في وزارة الداخلية قرارها المرقم (٢١٣) في (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) القاضي بحل الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية موجوداتها بناء على مقتضيات المصلحة العامة حسب احكام المادتين (٢٨ ، ٢٩) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة (١٩٦٠) ، وختم القرار بالاشارة الى انه سيتم تخصيص اموال الجمعية المتبقية بنتيجة التصفية الى اغراض تعمير العتبات المقدسة في لواء كربلاء (٤٠) .

عممت وزارة الداخلية نسخاً من القرار الى مجلس قيادة الثورة ، ورئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ، ورئاسة ديوان مجلس الوزراء ، والوزارات كافة ، ورئاسة المجلس الأعلى للجامعات ، ورئاسة الجامعات كافة ، ومتصرفية لواء بغداد لغرض مفاتحة محكمة البداءة المختصة لوضع اليد على اموال الجمعية وموجوداتها تمهيداً لتصفيتها ، والمؤسسة العامة للمصارف لغرض الحجز على ارصدة الجمعية ، وكافة متصرفيات الالوية ، ومديرية الطابو العامة لغرض بيان المعلومات اللازمة عن املاك الجمعية ووضع إشارة الحجز عليها لصالح محكمة البداءة المختصة ، ومديرية الشرطة العامة لغرض غلق المقر وختمه بالشمع الأحمر للمحافظة على موجوداته لحين إجراء الجرد من قبل المحكمة ، ومديرية الجمعيات لغرض ترقين قيد الجمعية في السجل (٤١) .

واستناداً الى قرار الحل الصادر ، جرت مخاطبات رسمية كثيرة وطويلة بين دوائر الدولة في مختلف الوزارات ، من دوائر مالية ، ومصارف ، ومحاكم ، ودوائر طابو ، ومديريات شرطة وامن ، لبيان موجودات وارصدة وعقارات الجمعية المسجلة باسمها لغرض حجزها لصالح محكمة البداءة لغرض التصفية (٤٢) .

وفي اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار وزارة الداخلية بحل الجمعية و تصفية موجوداتها (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) ، ابلغت الوزارة متصرف لواء بغداد خير الله طلفاح بالقرار وطلبت منه تنفيذ القرار . وبناء على هذا التوجيه كلف عدنان المشهداني مدير تحرير المتصرفية بالاتصال تلفونياً بمدير شرطة الكرخ هاشم محمد الراوي وامره بتنفيذ الامر فوراً . فتم تشكيل مفرزة خاصة مكونة من مدير

شرطة الكرخ هاشم محمد الراوي ، ومعاون الشرطة كاظم رشيد ، وضباط الشرطة كامل فازع ، والمفوض شهاب احمد ، وفي تمام الساعة الثانية والربع من يوم (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) حضرت المفرزة المذكورة الى مقر الجمعية في كرادة مريم قرب السفارة الروسية في الدار المرقمة (٤/ ٣/ ٧) ووجدت مقر الجمعية خالياً الا من الحارس صبيح اعور . فتم تنفيذ الغلق بوجود الحارس المذكور ، اذ اغلقت الابواب ، وقفلت وختمت بالشمع الاحمر ، ووضعت الحراسة اللازمة ، وتم تحرير محضر الغلق ، ووقع من قبل المفرزة المشار اليها [٤٣] .

نفذت محكمة بداءة الكرخ قرار وزارة الداخلية بوضع إشارة الحجز على املاك الجمعية والتي تم تأشيرها حسب سجلات الجمعية ، وما ورد من دوائر الطابو في الكوفة والنجف فتم حجز القطع المرقمة (٧، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣، ٢٦، ٣٠ ، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤ ، ٤٥ ، ٣٦ ، ٣٧، ٣٨، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢) مقاطعـــة (١٥/ علوة الفحل / الكوفة) ، و (٦٢١ محلة السراي / الكوفة) ، والقطعتين (٣٤ ، ٣٥ / ٥٩ محلة البو جمعة / بغداد) [٤٤] . ومن الجدير بالذكر هنا ان ارقام القطع الاميرية التي طلبت الجمعية تمليكها إياها لتكون موقع الجامعة المقترحة على الطريق الرابط بين الكوفة و النجف لم ترد ارقامها لا في سجلات الجمعية ولا في إشارات الحجز ، وهذا يؤكد استنتاجنا في عدم إجراء معاملات التمليك لها .

كما طالبت محكمة بداءة الكرخ مصرف الرافدين بجميع فروعه بتحويل ارصدة الجمعية من حسابها المرقم (١٢٠٩٧) ، وارصدة لجنة الاكتتاب التابعة للجمعية من حسابها المرقم (١٢٦٤٧) مع الفوائد المترتبة [٤٥] . وقد تجمع لدى المحكمة مبلغاً مقداره (١٢٤٠٠٠) دينار أُودعت باسم حاكم بداءة الكرخ نوري احمد راغب اضافة الى وظيفته لدى مصرف الرافدين / المركز العام [٤٦] . اما الديون المترتبة بذمة الجمعية فكانت كالتالي :

١٥٠٠٠ دينار عن أجور التصميم ورسم الخرائط الخاصة بمشآت الجامعة ، وهي تعود للمكتب الاستشاري للتصميم والتخطيط .

٤٥٠ دينار أجور ثلاثة مهندسين لدراستهم تقرير المكتب الاستشاري .

٦٤ دينار أجور الهاتف لمديرية الهاتف المركزية [٤٧] .

١٥٥١٤ دينار مجموع الديون

ردود فعل الجمعية على قرار الحل :

في يوم (٩ شباط ١٩٦٩) راجع وزارة الداخلية كل من الدكتور محمد مكية ، والسيد احمد الشالجي باعتبارهما ممثلين هيئة إدارة الجمعية المنحلة ، وطلبا مواجهة وزير الداخلية لدراسة موضوع حل الجمعية . وعند اللقاء مع الوزير بينا له بأن أموال الجمعية المتحصلة من المتبرعين كانت لتحقيق أغراض علمية حسب أهداف الجمعية ، مما يصعب تخصيصه لأغراض اخرى ، راجين إعادة النظر في موضوع تخصيص أموالها التي ستبقى بنتيجة التصفية بما فيها ما تم جمعه من اكتتابات وتبرعات وهبات الى أغراض تعمير العتبات المقدسة في لواء كربلاء حسب ما جاء بقرار الحل . وقد جرى الاتفاق على ان يتم تحرير هذه الرغبة على شكل مذكرة تقدم الى وزير الداخلية .

وبالفعل وفي يوم (١٥ شباط ١٩٦٩) قدم د. محمد مكية مذكرة تحريرية بهذا الصدد من صفحتين الى وزير الداخلية ، أرفق معها كافة الدراسات والمخططات الهندسية والرسوم المتعلقة بالإنشاءات للاستفادة منها في إنشاء الكليات العلمية التي تقرر مبدئياً الأخذ بإنشائها في الكوفة لتكون نواة لجامعة حكومية في المستقبل ، وان تعدل الجهات المسؤولة عن قرارها بما يناسب رغبات المتبرعين وتخصيص أموال الجمعية الى هذه الكليات التي سيتم إنشاءها في الكوفة ، على اعتبار أنها ستنشأ لأغراض علمية ودراسية وهذا ما يتوافق مع رغبات المتبرعين (٤٨) .

لقد كان لهذا الموقف النبيل للدكتور محمد مكية وللجمعية أثره في وزير الداخلية صالح مهدي عماش في اعداد توصية بإنشاء كليات علمية في الكوفة تكون نواة لإنشاء جامعة في المستقبل . اذ تم إعداد تقرير مفصل الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء جرى الحديث في مقدمته عن الجمعية وأهدافها في تأسيس جامعة الكوفة وأسباب الغلق ثم تطرق التقرير الى موضوع التخطيط التربوي ، ومشاكل الخريجين ، وتوفير الهيئات التدريسية ، وحاجة الجامعات للموارد المالية . وبسبب أهمية التقرير فيما يتعلق بالتصورات الحكومية حول التعليم العالي بشكل عام وموضوع جامعة الكوفة بشكل خاص سأتعرض له بشيء من التفصيل وهو يتكون من أربعة صفحات كبيرة .

ففي ما يتعلق بأسباب الغلق ذكر التقرير بأنه سبق ان تأسست الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة بهدف العمل على تأسيس جامعة في مدينة الكوفة ولدى دراسة الفكرة بعد طلب الجمعية تمديد مدة الاكتتاب في ضوء أهداف الثورة في مجال التخطيط التربوي وحاجة البلاد الى جامعات جديدة فضلاً عن الجامعات الموجودة والتي بلغت ست جامعات ، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار مصير الخريجين الذين ينهون دراساتهم الجامعية ، و وجوب توفير الهيئات التدريسية الكفوءة رؤي ان الوضع لا يتحمل توسعاً اكثر في عدد الجامعات ، وإنما هو في حاجة الى بذل الجهود لاستكمال احتياجات الجامعات الحالية وتوفير الجو العلمي الملائم للنهوض بها ورفع مستواها ، ولهذه الأسباب " المبنية على معلومات ودراسات علمية " ، كما يقول التقرير ، تقرر حل الجمعية المذكورة في الظروف الحاضرة ، على ان

يتم اتخاذ ما يلزم لتخصيص ما يتبقى من أموال الجمعية بعد إجراء التصفية القانونية لأغراض تعمير العتبات المقدسة في لواء كربلاء المهددة بالمياه الجوفية .

ومن الأسباب المبررة لمنع إنشاء جامعة الكوفة الأهلية في مجال التخطيط التربوي قال التقرير، ان حكومة الثورة التي تسعى للنهوض بالبلاد في كافة المجالات و من أهمها التعلم ، إذ وضع المسؤولون نصب أعينهم رفع مستواه وتطويره بما يتلاءم مع التطور الحضاري العالمي ، وان لا يُترك كالسابق يسير بصورة ارتجالية لتفادي الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ، فتوضع المناهج التعليمية وفق تخطيط مدروس يغطي حاجة البلاد لكافة النواحي العلمية . وكل ما هو خارج هذا التخطيط لا يمكن السماح به .

اما فيما يخص مشاكل الخريجين فقد أشار التقرير انه لابد من وجود دراسة لحل مشاكل خريجي الجامعات الحالية وتوزيعهم توزيعاً عادلاً على مناطق العراق كافة وحسب احتياج كل منطقة ، مع إيجاد الأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم والاستفادة من خبراتهم لسد حاجة البلاد بدلاً من التراكم غير المدروس .

وبالنسبة لتوفير الهيئات التدريسية قال التقرير ، ان الجامعات الحالية بحاجة الى متخصصين في كافة النواحي العلمية لتغطية احتياجاتها بعد إجراء التوسعات في مختلف الفروع والأقسام . وعلى ذلك برر التقرير عملية منع إنشاء جامعة الكوفة في حينه باعتبار ان عملية فتح جامعة جديدة لابد وان يصطدم بالواقع ويلاقي الصعوبات في توفير الهيئات التدريسية الكفوءة التي يتطلبها التعليم الجامعي ، فضلاً عن قلة المختبرات ، والقابليات العلمية، والمكتبات ، لتوفير الجو العلمي الملائم للدراسة الجامعية .

وفيما يخص الموارد المالية فقد برر التقرير عدم الموافقة على إنشاء جامعة الكوفة الأهلية ، بأنها ستحتاج الى إمكانيات مادية كبيرة تخرج عن نطاق جمع التبرعات من المواطنين ، فضلاً عن انها ستكون بحاجة مستمرة الى هذه الإمكانيات لإدامة عملها ، واستمرارها ، والمحافظة على مستواها العلمي ، وتدارك التوسعات المتوقعة في المستقبل . فقد سبق لهيئة الجمعية ان طلبت الإذن لها بجمع مبلغ قدره (٧٥٠٠٠٠) دينار خلال سنة واحدة لتحقيق الغرض الذي تأسست من اجله وهو إنشاء جامعة الكوفة الأهلية ، الا انها لم تتمكن من جمع سوى (١٣٢٢٨٨) دينار ، وان هذا المبلغ لا يتلاءم مع فكرة تأسيس الجامعة. كما ان الجامعة لا يمكنها الاعتماد دوماً على موارد التبرعات التي تمتاز بالتذبذب وعدم الثبات . وللمقارنة فقد اورد التقرير بعض أرقام التخصيصات التي تمت للجامعات الحكومية كما سبق ذكره والتي بلغت أربعين مليون دينار تقريباً .

اما بخصوص سياسة الدولة التعليمية فقد أشار التقرير الى ان التعليم هو احد الواجبات الأساسية للدولة ، ويجب ان يكون تحت إشرافها المباشر من كافة الوجوه ، اذ تقوم بتوجيهه الوجهة السليمة ، والتخطيط له بموجب مصالح البلاد الوطنية واحتياجاتها . وقال ، ان حكومة الثورة تماشياً مع هذا المبدأ ستأخذ على عاتقها هذا الواجب ، وانها لن تسمح بالتوسع في مجال التعليم الأهلي . ومن هذا المنطق قامت حكومة الثورة بتعريق جامعة الحكمة (٤٩) . وبنفس الاتجاه قامت وزارة الداخلية بحل (الجمعية الخيرية الأمريكية) (٥٠) .

وفي ختام التقرير ذكرت وزارة الداخلية ان كلاً من د. محمد مكية ، واحمد الشالجي قد راجعا الوزارة في (٩ شباط) كما سبق ذكره ، وطلبا مواجهة الوزير صالح مهدي عماش لدراسة قرار الحل الصادر بحق الجمعية ، وقد بينا في اللقاء معه بأن التبرعات والهبات التي جمعت من المواطنين العراقيين كانت لتحقيق أغراض علمية ، واظهرا الرغبة في ان تعدل حكومتة الثورة عن قرارها بما يناسب رغبات المتبرعين وان توجهها نحو مشروع علمي . وقد طلب الوزير منهم خلال اللقاء إيضاح المهام التي تولتها الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة رغبة منه في متابعة الموضوع بخصوص المهام اللازمة لمراحل التعليم الجامعي في الكوفة . وبناءاً على توجيه وزير الداخلية اعد د. محمد مكية تقريراً مفصلاً عن مهام الجمعية المؤسسة ، وعن مشروع الجامعة المقترح ، وأرفق معه ما يأتي :-

١- مذكرة تضمنت طلب بصرف أموال الجمعية على الأغراض العلمية حصراً .
٢- كراس التعريف بجامعة الكوفة .
٣- مقترح النظام الأساسي لجامعة الكوفة .
٤- منهاج التخطيط الأساسي لجامعة الكوفة مع الرسوم التوضيحية .
٥- منهاج مباني السنة التحضيرية .
٦- مناقصة أبنية القاعات الدراسية والمختبرات .
٧- نشرة مكتبة جامعة الكوفة .

وقدمه للوزير في مقابلة يوم (١٥ شباط ١٩٦٩) وكان لهذه المبادرة والتقرير ومرفقاته الأثر الطيب في نفس الوزير صالح مهدي عماش ، اذ اعد في ضوء ذلك مذكرة الى مجلس الوزراء اقترح فيها ضرورة إنشاء كليتين علميتين في الكوفة تسد النقص الحاصل في الجامعة المستنصرية من الكليات التابعة لها ، واقترح ان تكون إحداهما للعلوم الهندسية , والاخرى للطب البيطري , في الموقع المقترح للجامعة الأهلية . وان تحول كافة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للجمعية الى المجلس الأعلى للجامعات العراقية لتخصيصها لهذا الغرض . وبذلك يكون قد تم خلق نواة لجامعة الكوفة المستقبلية ، وإرضاء رغبات الجمعية المنحلة والمتبرعين بالأموال لها (٥١) .

وبناء على ذلك أحالت وزارة الداخلية المخططات التي قُدمت لها والدراسات المتعلقة مع نسخة من المقترح الذي قُدم الى رئاسة الوزراء ، الى المجلس الأعلى للجامعات العراقية لاتخاذ ما يلزم بشإنها والاستفادة منها ، كما أشارت الوزارة انها ستتخذ الإجراءات اللازمة لتوجيه محكمة بداءة الكرخ لتحويل المبالغ العائدة للجمعية بعد إتمام التصفية الى المجلس الأعلى للجامعات لصرفها على هذه الإغراض بدلا من صرفها لإغراض تعمير العتبات المقدسة (٥٢) .

اما مذكرة الدكتور محمد مكية رئيس الهيئة الإدارية للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة التي قدمها الى وزير الداخلية في (٩ شباط ١٩٦٩) التي تكونت من صفحة واحدة وبضعة اسطر ، فقد ذكر فيها انه إشارة الى لقائه ومداولته مع وزير الداخلية في (٩ شباط) بشأن إيضاح المهام التي تولتها الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة في (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) ، وفي ضوء ما أبداه الوزير من رغبة في طلب المتابعة بخصوص المهام اللازمة لمراحل التعليم الجامعي في الكوفة ، وعلى ما تفرضه المصلحة الوطنية لتوسيع الخدمات التعليمية ، فإن من سروره ان يلخص بعض ما توصلت اليه دراسات اللجان العلمية المرفقة مع المذكرة .

وقال انه يمكن له ان يستنتج من مادة هذه الدراسات ، إنها أوصت بضرورة التأكيد على تهيئة الفرص لخلق المجال الكافي للدراسات التكنولوجية والهندسية الزراعية ضمن مستوى جامعي يحقق جزء من حاجات البلاد .

كما أشار في المذكرة الى استجابة الوسط الأهلي لفكرة الجامعة ، وجمعت المبالغ والتبرعات في الاكتتاب العام لأغراض تحقيقها ضمن مرحلتها الأولى وما تتطلبه من قاعات دراسية ، ومختبرات ، وتكوين مكتبة ، وكانت بعض هذه التبرعات قد اشترطت وبموافقة الهيئة الإدارية مثل هذه الاحتياجات ، لذلك يمكن القول ان ما تجمّع من أموال وهبات ومجاميع كتب ورسائل علمية ، كانت أمانة لغرض الكيان الجامعي في الكوفة ، وان الثقة التي أُودعت للهيئة الإدارية من قبل المتبرعين والمساهمين هو تحقيق لهذا الغرض لا غير . ولهذا فأن أموالها الحالية ومكتبتها ودِراساتها أمانة لغرض التأسيس العلمي والدراسي ، مما يصعب تخصيصه لغير ما أُشير إليه (٥٣) .

مصير أموال الجمعية و موجوداتها :

اما كيفية ما آلت إليه أموال الجمعية وموجودات مقرها بشكلها النهائي ، فقد قرر مجلس الوزراء بأن يتم تسليم كتب المكتبة العائدة للجمعية الى المكتبة المركزية في جامعة بغداد ، وتسليم سجلات الجمعية و أوراقها والمواد غير القابلة للبيع الى المجلس الأعلى للجامعات العراقية (٥٤) .

وقد سُلمت الكتب الى ممثل التعليم العالي (نزار محمد علي) بتاريخ (٢١ آب ١٩٦٩) من قبل محكمة بداءة الكرخ . كما سُلمت السجلات و الأوراق والمطبوعات الى ممثل المجلس الأعلى للجامعات العراقية (يونس السامرائي) بتاريخ (٢ آذار ١٩٧٠) من قبل المحكمة نفسها [٥٥] .

اما الأموال المنقولة وغير المنقولة فقد آلت الى وزارة التعليم العلي والبحث العلمي حسب كتاب ديوان رئاسة الجمهورية المرقم (٢١٣١) في (٣ آذار ١٩٧٠) [٥٦] . وبذلك تمت تصفية جميع أموال الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة و موجوداتها ولم يبق منها إلا ما علق في ذاكرة الأوراق و التاريخ .

الخطوات الحكومية لإنشاء البديل الرسمي :

كان البديل الرسمي يتلخص في إنشاء كليتي العلوم والهندسة والطب البيطري في الكوفة وقد عرض المقترح الخاص بهما المرفق بكتاب وزارة الداخلية المرقم (٤٢٦) في (٢٦ شباط ١٩٦٩) في جلسة مجلس الوزراء التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ (٦ مايس ١٩٦٩) ، وتقرر تأجيل النظر في الموضوع لحين تقديم المجلس الأعلى للجامعات العراقية دراسته حولهما [٥٧] .

وفي(١٦ حزيران ١٩٦٩) اجتمع المجلس الأعلى للجامعات العراقية مع اللجنة الوزارية الخاصة المؤلفة من وزير الزراعة ، و وزير التربية ، و وزير الإعلام للبت في موضوع إنشاء كليتي العلوم الهندسية والطب البيطري المقترحة في الكوفة وتقرر تأليف لجنة فرعية لدراسة إمكانية إنشاء هاتين الكليتين في منطقة الفرات الأوسط وفقاً للتخطيط التربوي المركزي [٥٨] .

ثم جرت مخاطبات عديدة بين وزارة الداخلية ، والتعليم العالي ، والزراعة والمجلس الأعلى للجامعات العراقية ، حول مقترح الكليتين إلا ان المقترح لم ينفذ . وفي (١٩ مايس ١٩٦٩) تحولت الفكرة الى إنشاء كلية للزراعة والبيطرة في مدينة العمارة تتبع جامعة البصرة على ان تحول أموال الجمعية اليها ، ولم تقم . وفي (٢٩ شباط ١٩٧٠) اتخذ القرار في إنشاء كلية للعلوم الزراعية والبيطرة والهندسة الزراعية في الكوفة ، ولم ينفذ . وفي (١١ شباط ١٩٧٣) اتخذ القرار بفتح معهد للمكائن الزراعية يكون بديلاً للكلية المقترحة يرتبط بمؤسسة المعاهد الفنية، ولم يفتح ايضاً .

وفي (٢٩ كانون الثاني ١٩٧٤) خاطب محافظ كربلاء عبد الرزاق الحبوبي وزارة الداخلية مقترحاً إحياء مشروع جامعة الكوفة على صعيد رسمي ، مشيراً الى ان الظرف الراهن الذي يعيشه القطر يدعو الى إحياء مشروع الجامعة لمواكبة حركة التطور الهائلة التي يمر بها البلد لغرض إتاحة الفرصة للأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات الذين تمنعهم ظروفهم من الالتحاق في الجامعات الاخرى من مواصلة تحصيلهم العلمي والمساهمة في بناء وطنهم . وقد برر المحافظ هذا الطلب ، في ان الجامعة

عندما تفتح ستكون عنصراً تثقيفياً وحضارياً لمعالجة النزعات المحافظة ، ولتهذيب بعض العادات والتقاليد القديمة التي لا تنسجم وواقع البلد الحضاري . وقال ان المنافع المتوخاة من هذا المشروع لن تقتصر على أبناء هذه المحافظة وإنما تشمل جميع أبناء الوطن . لذلك فقد رغب المحافظ بتأييد وزارة الداخلية لهذا المقترح وتوسطها لدى السلطات العليا لتحقيق ذلك ، وأشار الى ان يقتصر الأمر مبدئياً على الأقسام التي تمس الحاجة إليها في الوقت الحاضر كالهندسة ، والزراعة ، والبيطرة[٥٩] .

وللإجابة على هذا الطلب اعد مدير المخابرات السرية في مديرية الداخلية العامة في الوزارة مذكرة سرية حول الموضوع ، استعرض فيها قضية الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ، وقرار الحل الذي صدر بحقها وتصفية موجوداتها التي انتهت الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأغراض إنشاء كليتي الزراعة والبيطرة . وقال انه ليس من رأيه البت فيما تعرضه محافظة كربلاء ، لان إقامة الجامعات يتم حسب الحاجة وضمن تخطيط علمي ، وهو موضوع يُدرس من قبل الجهات المختصة العليا في القطر [٦٠] .

وقد علق مدير الداخلية العام على المذكرة بقلمه " تقترح محافظة كربلاء إحياء مشروع جامعة الكوفة الذي ساهمت في تبنيه والتبرع له بوقته جماعة مشبوهة ثم قررت السلطات حل تلك الجمعية وتصفية أموالها لذلك فقد ترون عدم الاستجابة لتلبية الاقتراح رجاء ١٤/ ٢ " . وبعدها قُدّمت الى وكيل وزير الداخلية علي احمد النقيب للمطالعة فهمش عليها بقلمه " السيد الوزير . يرجى عدم الموافقة على إحياء مشروع جامعة الكوفة الذي تقترحه محافظة كربلاء لطفاً ١٤/ ٢ " . وأخيرا قُدّمت المذكرة الى وزير الداخلية صالح مهدي عماش الذي كتب عليها بخط كبير " لا نوافق " [٦١] .

وبناء على ذلك أجابت وزارة الداخلية على مقترح محافظة كربلاء مشيرة الى عدم حصول الموافقة على إحياء مشروع جامعة الكوفة ، وقد أعطت نسخة من الإجابة الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي [٦٢] .

ردت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على وزارة الداخلية قائلة : " ان مثل هذا القرار ينبغي ان يصدر من مجلس التعليم العالي والبحث العلمي الذي يمتلك صلاحية البت في مثل هذه الأمور " . ثم أشارت الى ان موضوع إحياء جامعة الكوفة قد أدرج في جدول اعمال المجلس للدورة العادية القادمة التي ستعقد في شهر (آذار ١٩٧٤) [٦٣] .

لم يثمر مشروع إحياء جامعة الكوفة الا في سنة (١٩٧٧) حين تم فتح كلية طب الكوفة ، وكانت تتبع الجامعة المستنصرية ، حتى صدور الأمر بتشكيل جامعة الكوفة في سنة (١٩٨٧) عند ذلك تأسس كيان الجامعة واستمر فتح الكليات بشكل متدرج حتى اكتملت اغلب الاختصاصات فيها .

وفي الختام يمكن ان نخلص الى القول بأن مشروع إنشاء جامعة الكوفة الأهلية كان مشروعاً رائداً وطموحاً الى حد كبير ، إلا انه جاء متأخراً بعض الشيء . ولو قُدر له ان يُقاوم ، وتوفرت له الموارد المالية الكافية لأستطاع ان يقدم خدماته العلمية والتربوية والثقافية للمنطقة بالشكل الذي يُحدث تغييراً حضارياً فيها ، فضلاً عما يمكن ان يحدث من تطور اقتصادي واجتماعي لمنطقة الكوفة وما حولها .

ومن خلال اطلاعي على التفاصيل الدقيقة للمشروع ، يمكن لي ان أُأشر بأنه كان رائعاً في ما أراد الوصول إليه ، وانه كان تجربة متكاملة في التخطيط ضمن قياسات عصرها . إلا ان الإمكانيات المتواضعة ولاسيما في جانبها الفني ، فضلاً عن الموارد والتمويل ، لم تكن لتفي بحاجات التخطيط ، وما أُريد للمشروع ان يكون . إذ ان النية الصادقة في العمل ، والحماس الذي كان يتملك الهيئة المؤسسة ، والتشجيع الذي كانت تلاقيه ، لا يكفي لانجاز المشاريع الكبيرة . إذ كانت العقبة الأولى والأساسية هي التمويل ، ومصادره ، واستمراره . فالمشروع كان مخطط له ان يعتمد في تمويله على التبرعات والهبات وهي مصادر غير ثابتة ومتذبذبة . وقد اثبت الاكتتاب الأول للجمعية لجمع مبلغ (٧٥٠٠٠٠) دينار خلال سنة واحدة لأغراض البدء بالمرحلة التمهيدية للمشروع ، صدق ما ذهبنا إليه ، إذ ان الجمعية لم تستطع ان تجمع خلال مدة السنة إلا مبلغ (١٣٢٢٨٨) ديناراً ، وهو مبلغ ضئيل قياساً بحاجات المشروع لذلك حاولت الهيئة المؤسسة تدارك ذلك بتمديد فترة الاكتتاب . ان المسؤولية هنا ، في تقديرنا ، تقع بالدرجة الأولى على الممولين الشيعة العراقيين من تجار وصيارفة ومُلاّك وصناعيين وزراعيين ، إذ ان ما قدموه لا يرقى الى مستوى المسؤولية اتجاه دعم مثل هذه المشاريع ، وهو لا يشكل شيئاً اتجاه رؤوس الأموال والأملاك التي تكدست في أيديهم .

اما موقف المؤسسة الدينية في النجف من المشروع فقد كان داعماً في جانبه المعنوي ، إذ ان المرجع الأعلى السيد محسن الطباطبائي الحكيم قد بارك المشروع وأعرب عن آماله بجهود الجمعية المؤسسة خلال زيارتهم له في بيته في الكوفة فكان ذلك محفزاً للقائمين بالمشروع والسير فيه . إلا ان الدعم المعنوي يبقى غير كافٍ أمام حاجات المشروع المادية . اذ انه كان من الممكن إصدار فتوى لتشجيع التبرع وتقديم الهبات للمشروع ، وقد سبق ان تم إصدار فتاوى مماثلة لمشاريع اصغر كالمدرسة العلوية ، والمرتضوية ، ومنتدى النشر . كما كان من الممكن إطلاق حملة تبرع بدينار واحد مثلاً لكل قادر عليه بمباركة المرجعية لإنقاذ المشروع من العجز المالي الذي أعطى السلطات الحكومية احد المبررات القوية في إيقاف العمل به بحجة عدم وجود ما يكفي من الأموال للبدء به واستمراره .

وأخيرا فإنه يبقى للموقف السلبي لشخص وزير الداخلية صالح مهدي عماش ، وما يحيط به من مسؤولين حكوميين في الوزارة ، الأثر الأكبر في وأد المشروع وهو يبدأ خطواته الأولى ، وقد أثبتت

السنوات اللاحقة خطأ تصورات الوزير وتوجهاته ، و كان من الأجدر به احتضان المشروع و دعمه لأنه يخدم منطقة واسعة كانت بحاجة إليه .

نتائج البحث :

١) ان جامعة الكوفة الأهلية لم تظهر الى الوجود كمشروع للتعليم العالي ، بل بقيت ضمن مرحلة التخطيط على الورق ، وان ما تم انجازه هو تأسيس الجمعية المؤسسة لها و تشكيل اللجان و الهيئات العلمية و الإدارية و المالية.

٢) لغرض البدء بمشروع تأسيس الجامعة نشط القائمون بالمشروع للقيام بحملة لجمع التبرعات لجمع مبلغ أولي مقداره (٧٥٠٠٠٠) دينار عراقي لتغطية متطلبات المرحلة التمهيدية لتكوين جامعة الكوفة . وبعد انتهاء مدة السنة المحددة للاكتتاب لم تتمكن الجمعية من جمع المبلغ المطلوب ، اذ وصل ما تم جمعه خلال مدة الاكتتاب (١٣٢٢٨٨) ديناراً ، وهو مبلغ لم يكن يوازي فكرة تأسيس الجامعة ، لذلك طلبت الجمعية تمديد مدة الاكتتاب ، عند ذلك صدر قرار الحل والتصفية في حينه .

٣) نشطت الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية للحصول على قطعة ارض واسعة تكون كافية لإنشاء مرافق الجامعة وكلياتها المقترحة. و قد تم اختيار قطعة الأرض الأميرية المرقمة (٣ من المقاطعة ٤ نجف) ، و (٧٤٠ ، ١٣ ، ١/ ١٩ ، ٣٢٢ من المقاطعة ١٨ الكوفة) وهي في مجموعها تشكل مساحة مقدارها (١٠,٧٦٧,٥٠٠) متر مربع وتساوي (٤٣٠٧) دوانم الواقعة بعد حدود نهر (كري سعدة) المندرس والى الغرب منه باتجاه النجف بواجهة تمتد (٢٠٠٠) متر على طريق الكوفة / النجف ، وبعمق مقداره (٤٥٠٠) متر . ولم يتم انجاز معاملة التمليك لها بسبب صدور قرار الغلق . لذلك فلا صحة لما يدور في الأوساط النجفية من ان قطعة الأرض هذه قد مُلكت لها ، او انها من الموقوفات . وسأكون ممتناً لمن يثبت عكس ذلك ويقدم صورة لسند التمليك او لقراره ، او لدليل الوقف و حجته الخطية .

٤) ان تنفيذ قرار الغلق , و تصفية أموال الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية من قبل محكمة بداءة الكرخ بين ان أملاك الجمعية والتي تم تأشيرها حسب سجلات الجمعية ، وما ورد من دوائر الطابو في الكوفة والنجف هي القطع (٧، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣، ٢٦، ٣٠ ، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤ ، ٤٥ ، ٣٦ ، ٣٧، ٣٨، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢) مقاطعة (١٥/ علوة الفحل / الكوفة) ، و (٦٢١ محلة السراي / الكوفة) ، والقطعتين (٣٤ ، ٣٥ / ٥٩ محلة البو جمعة / بغداد) فقط . ومن الجدير بالذكر هنا ان أرقام القطع الأميرية (

٣ من المقاطعة ٤ نجف) ، و (٧٤٠ ، ١٣ ، ١/ ١٩ ، ٣٢٢ من المقاطعة ١٨ الكوفة) التي طلبت الجمعية تمليكها إياها لتكون موقع الجامعة المقترحة على الطريق الرابط بين الكوفة و النجف لم ترد أرقامها لا في سجلات الجمعية ولا في إشارات الحجز ، وهذا يؤكد استنتاجنا في عدم إجراء معاملات التمليك لها . اما أموالها المنقولة الموجودة في حسابها المرقم (١٢٠٩٧) ، و أرصدة لجنة الاكتتاب التابعة للجمعية في حسابها المرقم (١٢٦٤٧) فقد بلغ مجموعها (١٢٤٠٠٠) دينار. و قد أُودعت في حساب باسم حاكم بداءة الكرخ (نوري احمد راغب) إضافة الى وظيفته لدى مصرف الرافدين / المركز العام . اما كيفية ما آلت إليه أموال الجمعية وموجودات مقرها بشكلها النهائي ، فقد قرر مجلس الوزراء بأن يتم تسليم كتب المكتبة العائدة للجمعية الى المكتبة المركزية في جامعة بغداد ، وتسليم سجلات الجمعية و أوراقها والمواد غير القابلة للبيع الى المجلس الأعلى للجامعات العراقية . وقد سُلمت الكتب الى ممثل التعليم العالي (نزار محمد علي) بتاريخ (٢١ آب ١٩٦٩) من قبل محكمة بداءة الكرخ . كما سُلمت السجلات و الأوراق والمطبوعات الى ممثل المجلس الأعلى للجامعات العراقية (يونس السامرائي) بتاريخ (٢ آذار ١٩٧٠) من قبل المحكمة نفسها . اما الأموال المنقولة وغير المنقولة فقد آلت الى وزارة التعليم العلي والبحث العلمي حسب كتاب ديوان رئاسة الجمهورية المرقم (٢١٣١) في (٣ آذار ١٩٧٠) . وبذلك تمت تصفية جميع أموال الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة و موجوداتها ولم يبق منها إلا ما علق في ذاكرة الأوراق و التاريخ .

٥) أن مشروع إنشاء جامعة الكوفة الأهلية كان مشروعاً رائداً وطموحاً الى حد كبير. ولو قُدر له ان يُقاوم ، وتوفرت له الموارد المالية الكافية لأستطاع ان يقدم خدماته العلمية والتربوية والثقافية للمنطقة بالشكل الذي يُحدث تغييراً حضارياً فيها ، فضلاً عما يمكن ان يحدث من تطور اقتصادي واجتماعي لمنطقة الكوفة وما حولها . إلا ان الإمكانيات المتواضعة ولاسيما في جانبها الفني ، فضلاً عن الموارد والتمويل ، لم تكن لتفي بحاجات التخطيط ، وما أُريد للمشروع ان يكون . إذ ان النية الصادقة في العمل ، والحماس الذي كان يتملك الهيئة المؤسسة ، والتشجيع الذي كانت تلاقيه ، لا يكفي لانجاز المشاريع الكبيرة . إذ كانت العقبة الأولى والأساسية هي التمويل ، ومصادره ، واستمراره . فالمشروع كان مخطط له ان يعتمد في تمويله على التبرعات والهبات وهي مصادر غير ثابتة ومتذبذبة . وقد اثبت الاكتتاب الأول للجمعية صدق ما ذهبنا إليه ، إذ ان الجمعية لم تستطع ان تجمع خلال مدة السنة إلا مبلغ (١٣٢٢٨٨) ديناراً ، وهو مبلغ ضئيل قياساً بحاجات المشروع. ان المسؤولية هنا ، في تقديرنا ، تقع بالدرجة الأولى على الممولين الشيعة العراقيين من تجار وصيارفة ومُلاك وصناعيين وزراعيين ، إذ ان ما قدموه لا يرقى الى مستوى المسؤولية اتجاه دعم مثل هذه المشاريع ، وهو لا يشكل شيئاً اتجاه رؤوس الأموال والأملاك التي تكدست في أيديهم . اما موقف المؤسسة الدينية في النجف من المشروع فقد كان

داعماً في جانبه المعنوي ، إلا ان الدعم المعنوي يبقى غير كافٍ أمام حاجات المشروع المادية . اذ انه كان من الممكن إصدار فتوى لتشجيع التبرع وتقديم الهبات للمشروع ، وقد سبق ان تم إصدار فتاوى مماثلة لمشاريع اصغر. كما كان من الممكن إطلاق حملة تبرع بدينار واحد مثلاً لكل قادر عليه بمباركة المرجعية لإنقاذ المشروع من العجز المالي الذي أعطى السلطات الحكومية احد المبررات القوية في إيقاف العمل به بحجة عدم وجود ما يكفي من الأموال للبدء به واستمراره .

٦) ان المسؤولية الأولى و الأخيرة عن إلغاء مشروع جامعة الكوفة الأهلية وحل الجمعية المؤسسة لها تقع على شخص وزير الداخلية صالح مهدي عماش الذي استبد برأيه من دون ان يترك للجهات العلمية والفنية المتمثلة بالمجلس الأعلى للجامعات العراقية فرصة إبداء رأي علمي مهني يمكن ان يحدد مصيرها سواء كان سلباً ام إيجابا . و يمكن القول بأنه قد تكون هناك رغبة شخصية لدى الوزير وما يحيط به من مسؤولين حكوميين في الوزارة في منع قيام أي مشروع ثقافي ينهض بمنطقة الكوفة او الفرات الأوسط ، وقد أعطى قرار الغلق صورة واضحة عن تصورات الوزير و حاشيته المبيتة أصلا وهم بذلك حَرَموا المنطقة من مشروع ثقافي وحضاري كبير كان يمكن ان يُسهم في نهضة منطقة الكوفة وما حولها في جوانبها الثقافية والعمرانية والاقتصادية وتطويرها . وقد أثبتت السنوات اللاحقة خطأ هذا التوجه حينما قامت الدولة بنفسها بإحياء مشروع جامعة الكوفة من جديد ، و كان من الأجدر بهم احتضان المشروع و دعمه لأنه يخدم منطقة واسعة كانت بحاجة إليه .

٧) في (٢٩ كانون الثاني ١٩٧٤) جرت محاولة لأحياء المشروع على صعيد رسمي اذ خاطب محافظ كربلاء عبد الرزاق الحبوبي وزارة الداخلية مقترحاً إحياء مشروع جامعة الكوفة ، مشيراً الى ان الظرف الراهن الذي يعيشه القطر يدعو الى إحياء مشروع الجامعة لمواكبة حركة التطور الهائلة التي يمر بها البلد لغرض إتاحة الفرصة للأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات الذين تمنعهم ظروفهم من الالتحاق في الجامعات الأخرى من مواصلة تحصيلهم العلمي والمساهمة في بناء وطنهم . وقد برر المحافظ هذا الطلب ، في ان الجامعة عندما تُفتح ستكون عنصراً تثقيفياً وحضارياً لمعالجة النزعات المحافظة ، ولتهذيب بعض العادات والتقاليد القديمة التي لا تنسجم وواقع البلد الحضاري . الا ان المشروع لم يرى النور الا في سنة ١٩٧٨ حينا صدر الأمر بتشكيل جامعة الكوفة .

المصادر والهوامش

(١) أرشيف وزارة الداخلية العراقية (و سأرمز لها بالرمز أ . و. د .) . مقدمة النظام الداخلي للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية ، ملفة " الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية " المرقمة (٦/ ١ / ١٨٣ قسم ٢) ،

ص٤ . تحتوي الملفة على (١٧٤) وثيقة تخص جميع المخاطبات التي جرت بشأن تأسيس (الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية) وخطوات مشروعها في تأسيس (جامعة الكوفة الأهلية) في مدينة الكوفة ، الى ما بعد غلقها ، ثم المقترحات و المشاريع البديلة و صولاً الى تأسيس جامعة الكوفة الحكومية ، ومن ضمنها جميع وثائق هذا البحث . و تمتد هذه المخاطبات للفترة الممتدة بين السنوات ١٩٦٦ الى ١٩٧٤.

(٢) أ . و. د . أصل طلب التأسيس المؤرخ في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦ ، و/٢ .

(٣) أ . و. د . النظام الداخلي للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة .

(٤) أ. و.د. كتب وزارة الداخلية / مديرية الجمعيات المرقمة ٢٥٨٢ و٢٣٨٢ و ٦١ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٦ ، و ١٠ كانون الأول ١٩٦٦ ، و ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧ على التوالي .

(٥) أ. و. د . كتاب وزارة الداخلية / مديرية الجمعيات المرقم ٤٥١ في ٥ آذار ١٩٦٧ الموجه الى الأعضاء المؤسسين للجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة . .

(٦) أ. و.د. كتاب الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المرقم ١ في ١٩ آذار ١٩٦٧ .

(٧) أ. و.د. كتاب الجمعية المؤسسة الى وزارة الداخلية المرقم ٧ في ٩ نيسان ١٩٦٧ .

(٨) أ. و.د. كتاب وزارة الداخلية الى الجمعية المرقم ٧٧٧ في ٢٤ نيسان ١٩٦٧ .

(٩) أ. و. د. كتاب الجمعية المؤسسة الى وزارة الداخلية المرقم ٧٢ في ٢٦ حزيران ١٩٦٧ .

(١٠) أ. و. د. كتاب الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المرقم ٨٣ في ٣٠ تموز ١٩٦٧ .

(١١) أ. و. د. كتاب رئاسة جامعة بغداد الى وزارة الداخلية المرقم ٣٢٠٣٤ في ٢٤ آب ١٩٦٧ .

(١٢) أ. و. د. كتاب ديون مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ٨٨٢٤ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٧ .

(١٣) نشرة الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ، جامعة الكوفة فكرتها وأهدافها ومنهجها ، (بلا م : مطبعة الأزهر ، ١٩٦٨) ، ص ٣٢-٣٦ .

(١٤) أ. و.د. كتاب الجمعية الموجه الى وزارة الداخلية المرقم ٥٣ في ٦ حزيران ١٩٦٧.

(١٥) جامعة الكوفة فكرتها أهدافها منهجها ، ص ٣٨- ٣٩ .

(١٦ المصدر نفسه ، ص ٣٩- ٤٥ . وللاطلاع على أسماء اللجان الرئيسية والفرعية ، انظر المصدر نفسه , الصفحات نفسها .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٤٦ ، و ص ٥٠ – ٥١ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٧٢ .

(٢١) أ. و. د. كتاب الجمعية الموجه الى وزارة الداخلية المرقم ٣٠٣ في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(٢٢) أ. و. د. كتاب وزارة الداخلية المرقم ٢٧١٣ في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(٢٣) جامعة الكوفة فكرتها أهدافها منهجها ، ص ٤٦- ٤٩ ، و ص ٧٢- ٧٣ .

(٢٤) أ. و.د. تقرير عن الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة المنحلة أعدته مديرية الجمعيات في وزارة الداخلية الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء مرفق بكتابها المرقم م. ج. ٤٢٦ في ٢٦ شباط ١٩٦٩ .

(٢٥) أ. و.د. صورة لأصل الطلب المقدم الى متصرفية لواء كربلاء بتاريخ ٣ أيلول ١٩٦٧ .

(٢٦) أ. و.د.، كتاب قائممقامية قضاء النجف المرقم ٥٥١٢ في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٧ ، وكتاب قائممقام قضاء الكوفة المرقم ٥٦٤١ في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧ الى متصرفية لواء كربلاء .

(٢٧) أ. و.د. كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ١٦٥٤٢ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ الى وزارة المالية .

(٢٨) أ. و.د. كتاب متصرفية لواء كربلاء المرقم ٧٧٥٧ في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ ، .

(٢٩) أنظر الهامش الأول .

(٣٠) مثل كراس النظام الداخلي ، وكراس جامعة الكوفة فكرتها أهدافها منهجها .

(٣١) جامعة الكوفة فكرتها أهدافها منهجها , ص ٥٧ .

(٣٢) انظر: المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٣٣) أ. و.د. كتاب محكمة بداءة الكرخ المرقم ج ٦٩ في ١٨ نيسان ١٩٧٠ الذي بين الديون المترتبة بذمة الجمعية المؤسسة عند التصفية .

(٣٤) جامعة الكوفة فكرتها أهدافها منهجها ، ص ٥٧ .

(٣٥) أ. و.د. كتاب رئاسة المجلس الأعلى للجامعات العراقية السري المرقم ٣٥ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٨ الى رئاسة مجلس الوزراء وصورة منه الى وزارة الداخلية .

(٣٦) أ. و.د. المذكرة الداخلية للقلم السري في مديرية الداخلية في وزارة الداخلية مقدمة الى مدير الداخلية العام في ١١ كانون الثاني ١٩٦٩ .

(٣٧) أ. و.د. أصل هامش وزير الداخلية صالح مهدي عماش المؤرخ في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩ على أصل الكتاب الذي لم يوقع ، و/ ٦ .

(٣٨) أ. و. د. هامش مدير عام الداخلية على أصل الكتاب الذي لم يوقع عطفاً على هامش وزير الداخلية في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩ ، و/ ٦ .

(٣٩) أ. و. د. مذكرة داخلية موقعة من مدير الداخلية العام بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩ ، و/ ٧ .

(٤٠) أ. و.د. أصل قرار الحل المرقم م.ج. ٢١٣ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩ ، و/٨ .

(٤١) أ. و.د. المصدر نفسه .

(٤٢) أ. و.د. احتوت ملفة الجمعية على أكثر من ٩٠ وثيقة تخص هذه المخاطبات صادرة من مختلف دوائر الدولة العراقية .

(٤٣) أ. و.د. محضر الغلق المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩ المرسل بكتاب متصرفية لواء بغداد المرقم ٥٩٣٧ في ١١ كانون الثاني ١٩٦٩ . .

(٤٤) أ. و.د. كتاب محكمة بداءة الكرخ المرقم ٢٨١ في ٢٠ شباط ١٩٦٩ .

(٤٥) أ. و.د. كتاب محكمة بداءة الكرخ المرقم ٢٨٢ في ٢٠ شباط ١٩٦٩ .

(٤٦) أ. و.د. كتاب محكمة بداءة الكرخ الى مصرف الرافدين المرقم ١ج/ ٩٩ في ٣ أيلول ١٩٦٩ . وقد ورد في مذكرات حردان التكريتي وزير الدفاع الأسبق بأنه قد تم مصادرة الدولة للكثير من الأموال ، كان من ضمنها

أموال جامعة الكوفة الأهلية التي قدرها بـ (٤٥٣٠٠٠٠) دينار . حردان التكريتي ، المذكرات ، (بلا م : ١٩٧١) ، ص ٤٣ . و هو تقدير بعيد عن الحقيقة ، و الصحيح هو ما ورد في سجلات و مخاطبات محكمة بداءة الكرخ التي كانت مسؤولة عن عملية تصفية أموال الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية .

(٤٧) أ. و.د. كتاب محكمة بداءة الكرخ المرقم ٦٩ في ١٨ نيسان ١٩٧٠ .

(٤٨) أ. و.د مذكرة الدكتور محمد مكية الى وزير الداخلية صالح مهدي عماش في ١٥ شباط ؛ كتاب وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء المرقم ٤٢٦ في ٢٦ شباط ١٩٦٩ .

(٤٩) جاء في الفقرة الأولى من قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بتعريق جامعة الحكمة الأمريكية ما نصه : " نظراً لان القائمين على إدارة جامعة الحكمة يهدفون الى أمور لا تتفق و المصالح الوطنية و القومية ، وحيث ان الضرورة تقضي بتعريق هذه المؤسسة و توجيهها الوجهة العلمية السليمة ، فقد قرر مجلس قيادة الثورة ان تتخذ الدوائر المسؤولة الإجراءات اللازمة لتعريقها وجعلها تحت إشراف الحكومة مباشرة في كافة الوجوه " . أ.و.د. كتاب مديرية الجمعيات السري والمستعجل ١٨٩٤ في ٥ أيلول ١٩٦٨ ومرفقة قرار مجلس قيادة الثورة . ، ملفة " الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة " المرقمة ٦/ أ / ١٨٣ .

(٥٠) تشكلت الجمعية الخيرية الأمريكية في شمال العراق تحت هدف تقديم المساعدات ، وكانت بإشراف الآباء اليسوعيين الأمريكان وكان مقرها في بغداد ، وتتبعها ثانوية بغداد للبنات في المنصور ، وقد انتقلت إدارتها الى وزارة التربية مع العام الدراسي ١٩٦٨/ ١٩٦٩ .

(٥١) أ. و. د. كتاب وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء المرقم ٤٢٦ في ٢٦ شباط ١٩٦٩ .

(٥٢) أ. و.د التقرير الخاص لمديرية الداخلية العامة في وزارة الداخلية المرسل الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرفق بكتاب الوزارة المرقم ٤٢٦ في ٢٦ شباط ١٩٦٩ , و/ ٤٧ .

(٥٣) أ. و. د مذكرة الدكتور محمد مكية الى وزير الداخلية صالح مهدي عماش في ١٥ شباط ١٩٦٩.

(٥٤) أ. و. د كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٥٥٧٤ في ١٥ حزيران ١٩٦٩ الموجه الى وزارة الداخلية .

(٥٥) أ. و. د كتاب محكمة بداءة الكرخ ١ج ٦٩ في ٢٣ شباط ١٩٧٠ .

(٥٦) أ. و. د كتاب ديوان رئاسة الجمهورية المرقم ٢١٣١ في ٣ آذار ١٩٧٠ .

(٥٧) أ. و. د كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٤٦٠ في ١١ مايس ١٩٦٩ الموجه الى وزارة الداخلية .

(٥٨) أ. و.د كتاب وزارة الزراعة الى مجلس الوزراء المرقم ٨٤٨٨ في ١٧ حزيران ١٩٦٩ . وكان وزير الزراعة يمثل رئيس اللجنة الوزارية الخاصة .

(٥٩) أ. و. د. مذكرة محافظ كربلاء عبد الرزاق الحبوبي المرفقة بكتاب محافظة كربلاء السري المرقم س ٥٠ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٤ الموجه الى وزارة الداخلية .

(٦٠) أ. و. د. مذكرة داخلية لمدير القلم السري في مديرية الداخلية العامة في وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٤ .

.

(٦١) أ. و. د. هوامش مدير القلم السري ، ومدير الداخلية العام ، ووكيل الوزارة ، ووزير الداخلية على أصل المذكرة في ١٤ شباط ١٩٧٤ .

(٦٢) أ. و. د. كتاب وزارة الداخلية السري المرقم ٣٣٥ في ٢٤ شباط ١٩٧٤ الى محافظة كربلاء .

(٦٣) أ. و.د. كتاب الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي والبحث العلمي السري المرقم ١٩٨/٧ في ١٨ شباط ١٩٧٤ الى وزارة الداخلية .

ملخص البحث

اختيرت الكوفة مكاناً لتأسيس جامعة الكوفة الأهلية على وفق اعتبارات تاريخية وحضارية تميزت بها هذه المدينة و التي جمعت بين الأصالة والإبداع في مختلف ميادين الفكر والمعرفة . ولغرض تحقيق هذه الفكرة قدمت مجموعة من الشخصيات العلمية والاجتماعية طلباً الى وزارة الداخلية بتاريخ (١٨ تشرين الأول ١٩٦٦) لغرض إجازتهم بتأسيس جمعية باسم (الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة) إدراكا منهم للرسالة العلمية والإنسانية التي يحملوها ويرغبون بأدائها . تضمن البحث تفاصيل مراحل المشروع من تاريخ تقديم الطلب ، ثم مرحلة تأسيس الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية ، و تشكيل اللجان العلمية و المالية للكليات المقترحة ، و القيام بحملة لجمع التبرعات لجمع مبلغ أولي مقداره (٧٥٠٠٠٠) دينار عراقي لتغطية متطلبات المرحلة التمهيدية

لتكوين جامعة الكوفة الأهلية . ثم سعي الجمعية المؤسسة للحصول على قطعة ارض واسعة تكون كافية لإنشاء مرافق الجامعة وكلياتها المقترحة ، إذ وقع الاختيار على قطعة الأرض الأميرية الواقعة بعد حدود نهر (كري سعدة) المندرس والى الغرب منه باتجاه النجف بواجهة تمتد (٢٠٠٠) متر على طريق الكوفة / النجف ، وبعمق مقداره (٤٥٠٠) متر وهو يشمل القطع المرقمة (٣ من المقاطعة ٤ نجف) ، و (٧٤٠ ، ١٣ ، ١/ ١٩ ، ٣٢٢ من المقاطعة ١٨ الكوفة) وهي في مجموعها تشكل مساحة مقدارها (١٠,٧٦٧,٥٠٠) متر مربع وتساوي (٤٣٠٧) دونم " . وقبل صدور قرار التمليك صدر قرار وزارة الداخلية المرقم (٢١٣) في (٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩) القاضي بحل الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية موجوداتها . وقد قدم البحث عرضاً كاملاً لخطوات عملية التصفية التي جرت من قبل محكمة بداءة الكرخ ، وصولاً الى الخطوات التي جرت لأحياء المشروع على صعيد رسمي و الذي لم يرى النور إلا في سنة (١٩٧٨) حينا صدر الأمر بتشكيل جامعة الكوفة .